6 - إشكال مصطلح جملة كما يستعمله القدماء على المحدثين

لم يول اللّغويون المحدثون بصفة عامّة ممارسة النّحاة العرب لتقطيع النصّ عناية كبيرة ولم يقدّروا أهميّتها في تأويل نصوصهم. ولذلك أشكلت عليهم بعض المظان. ولعل أكثر ما أشكل عليهم تأويل مصطلح جملة وتعيين مضمونه الفعلي في مختلف السياقات التي ورد فيها في المصنّفات النحوية.

أسباب هذا الأشكال تاريخية وسببها أن النحاة العرب وإن تبلورت عندهم وحدة نظرية يقطعون بها النصوص كما تدل على ذلك الشواهد السابقة فإنه لم يستقرّ بينهم مصطلح لتعيينها وإن وجد لم يتمحض لها ودلّ في الغالب الأعمّ عليها وعلى أحد مكوّناتها.

وإذا عدنا إلى الكتاب لسيبويه وجدنا أن أقرب مصطلح يمكن أن يدلّ على هذه الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص هو مصطلح كلام [1]. وقد عرّفها بعد تقديم أصناف الكلم بالتوليفات التي يمكن أن تنتجها [2] وعرّفها أيضا من خلال العناصر الضرورية لتكوّنها وهما المسند والمسند إليه [3]. وكثيرا ما ينعتها بالكلام التام أو المستغني [4].

---

1 انظر الكتاب: ج 1 ص 14: ..... ألا ترى أنّك لو قلت إن يضرب يأتينا وأشباه هذا، لم يكن كلاما.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 21: .... ألا ترى أن الفعل لا بدّ له من الإسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل.

3 المرجع نفسه ص 23: «هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا».

4 المرجع نفسه.... ج 1 ص 125، 126، 238، 239، 240، 406، 417. ج 2 ص 88، 90، 91، 124، 125، 126، 128، 132.